العمل التطوعي والتحصين الاجتماعي ضد الجريمة

م .د.معتز محي عبد الحميد

المستخلص

تتناول هذه الدراسة الدور الاستراتيجي للعمل التطوعي في تعزيز التحصين الاجتماعي كأداة وقائية ومستدامة لمكافحة الجريمة والإرهاب في المجتمع العراقي. ينطلق البحث من الخصائص الثقافية، والفكرية، والدينية الفريدة للمجتمع العراقي التي تربط سببيّاً بين الأمن والإيمان، مؤكدةً أن استقرار الأمن هو مسؤولية تضامنية لا تقتصر على الأجهزة الرسمية فحسب، بل تتطلب شراكة فاعلة بين المواطن، والمؤسسات التربوية، والإعلام الوطني الموجه.

تُناقش الدراسة أبعاد الثقافة الأمنية وتنمية الحس الوقائي لدى الأفراد لحماية السلم الأهلي ومواجهة الشائعات والفساد. كما تؤصل المادة العلمية للمسؤولية الاجتماعية والعمل التطوعي عبر تحليل أربعة أطر نظرية رئيسة: التبادل الاجتماعي، ونظرية الدور، والنظريتين البنائية والوظيفية؛ لتفسير دوافع السلوك التطوعي (كالرغبة في خدمة الوطن وتحقيق الذات).

تخلص الدراسة إلى أن العمل التطوعي يمثل شبكة مساندة اجتماعية حيوية تسد العجز الناتِج عن الخلل الوظيفي في بعض الأنساق المؤسسية، مما يساهم في تجفيف منابع الجريمة قبل وقوعها، وتعزيز سلطة القانون الدستورية، وإرساء دعائم الاستقرار الأمني والنفسي لرفد مسيرة الإعمار والتنمية الشاملة في العراق.

الكلمات المفتاحية: العمل التطوعي، التحصين الاجتماعي، الأمن الوقائي، المسؤولية الاجتماعية، الجمعيات الأهلية

Volunteer Work and Social Immunization Against Crime

Dr. Moataz Mohi Abdel Hamid

Abstract

The Iraqi society is a distinct society with its own cultural and political characteristics, This basically return to the fact of society diversity based on the mutual relationship between its members on the basis of brotherhood and faith , Islamic sharia has causally linked security and faith and safety and Islam Security in society has supporters from the core of our true religion, and the core principles of our Sharia, and to the extent that we adhere to it, the security will available as one of the necessities of life. The stability of security is one of the main goals on which the various groups of society must cooperate; due to the value of the mission entrusted to the security men stands out clearly behind the value of this great interest, the interest of national security in accordance with the balance of laws and social justice.

Key words: Volunteer Work, Social Immunization, Preventive Security, Social Responsibility, Non-Governmental Organizations

المقدمة

ظهرت بدايات العمل التطوعي في أغلب دول العالم في القرن التاسع عشر، واستمر بوتائر مختلفة حسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لكل دولة من الدول، وكان له إسهامات كبيرة في تقديم العون والمساعدات للفئات الاجتماعية المحرومة.

ويعتبر البعد الثقافي الأمني القيمي عاملًا مهمًا في مجال العمل التطوعي، لما للمنظومة الثقافية والقيمية من تأثير على الدوافع التي يحملها الأفراد، ولا شكَّ أن الموروث الثقافي العربي الإسلامي يحتوي على العديد من القيم الاجتماعية والثقافية الإيجابية، كالتعاون، والتكافل، والزكاة، والبِرّ، والإحسان وغيرها من القيم التي تحفز المواطن على التفاني من أجل غيره.

المبحث الأول: الثقافة الأمنية وتنمية حس الفرد بخطر الجريمة

إن المجتمع العراقي مجتمع متميز له خصائصه الثقافية والفكرية ونظامه السياسي والاجتماعي، ويرجع ذلك أساسا إلى أنه مجتمع متنوّع يقوم على العلاقة المتبادلة بين أفراده، على أساس الأخوة والإيمان، والأخوة من أهم ركائز الأمن والأمان في نسيجه الاجتماعي، وبالتالي عندما تبرز الجريمة تتضح مسبقًا بأنها مظهر للسلوك المنحرف عن الإيمان الذي يحرمه من العدوان على الناس في أنفسهم وأموالهم وأعراضهم، وقد ربطت الشريعة الإسلامية بين الأمن والإيمان وبين السلامة والإسلام ربطًا سببيًا، فالأمن في المجتمع له مؤيدات من صميم ديننا الحنيف، وأصول شريعتنا الغرّاء، وعلى قدر التمسك بهما يتوفر الأمن كضرورة من ضرورات الحياة، وأن استقرار الأمن أحد الأهداف الرئيسة التي يجب أن تتعاون عليها مختلف فئات المجتمع؛ لأن قيمة المهمة الموكلة إلى رجال الأمن تبرز جليّة من وراء القيمة التي تحملها هذه المصلحة العظيمة، مصلحة الأمن الوطني وفق موازين القوانين والعدالة الاجتماعية .

إن مهمة رجل الأمن واجب ووطني وإنساني بآنٍ واحد، ففي الجانب الإنساني نجد عمل رجل الأمن أمانةً من الأمانات التي يسأل عنها أمام القانون والمحاكم والمنظمات الدولية، بقدر الحدود المرسومة لواجباته في ظل القوانين الوضعية النافذة والقانون الدولي وفي الجانب الوطني، نجد شأن المهمات الأمنية يعظم من إدراك أن الوطن الذي نعيش فيه هو أمانة في أعناقنا جميعًا، يجب علينا أن نتعاون في خدمته وحمل همومه، إن هذا الواجب يتحقق بجانبيه الوطني وفي إطار الطاعة التي

فرضها الله على الناس لولاة أمرهم كما في قوله تعالى: (يا أيها الذين أمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم).

وعليه فلا بُدَّ من الوقاية من الجريمة المنظمة التي تطورت في ظل الإرهاب التكفيري حيث أباحت فتاوى الجاهلية لأعداء الإنسانية الدم العراقي، وعليه لا بُدَّ من الأمن الوقائي وبمسؤولية مشتركة بين أبناء المنظومة الاجتماعية بكامل المكونات العراقية، الأمر الذي يتطلب عملًا رقابيًا وتعاونًا من جميع الأفراد، في مستوى المؤسسات الأمنية والمؤسسات ذات الوظائف التوجيهية والتثقيفية والتربوية والمدرسة ووسائل الإعلام[1]. ومتابعة وقائع الجرائم، وهذا مجال تبرز فيه المهمة بأعبائها وكلفتها أمام رجال التحقيق لتسهيل القبض على المجرمين، وتسهيل أعمال رجال الأمن في هذه المهمة والتعاون معهم باعتباره توثيق الروابط بين المواطن ورجل الأمن. يعتبر بمثابة المظلة الواقية لأبناء الوطن مهما اختلفت المعتقدات بما هو مألوف ومطابق لأحكام النظام العام والقوانين المرعية والمبادئ العامة والنظام العام، وبموجب هذا الوثاق يتعاون المواطنون في العمل الأمني الذي يعود بمصلحته العليا على الأمن العام، وبذل أعلى درجات التعاون للمساعدة في الكشف عن المسؤولين عن الأعمال الإجرامية ولصوص المال العام ورصد القتلة الذين ألحقوا بالعراق الدمار، وهدم مرتكزاته في الإعمار، ومن رؤوس الفتن والخارجين على الطاعة والقتلة والفساد والمزورين وتجار المخدرات، والإرهابين التكفيريين لذا يستجوب إدامة صلة العمل الأمني بوظيفة رجل الأمن ذاته، ليتبادل المواطن المسؤولية مع كل الأجهزة المختصة من أجل تمتين الاستقرار ودعم مسيرة الإعمار والبناء للوطن .

الإعلام والمواطن

وإذا ما نظرنا إلى رجل الأمن فإنه يمثل الدولة في أداء مهمته وسائر عمله، مما يوجب أن تكون مهمته تعكس هذا التمثيل بالتزام قواعد النظام، وتنفيذ الأوامر الصادرة بتواضع واحترام، والشعور بضرورة الإخلاص في العمل، والتعاون من أجل تحقيق الأهداف الأمنية، وعليه أن يستشعر أهمية الأمانة في عمله وأن يحافظ على أسرار مهنته أمام الغير، باعتبار الأمن ظاهرة إنسانية يمثّل الأولوية الأساسية لحاجات الإنسان ويهدف إلى إرساء الاستقرار والشعور بالطمأنينة والأمان لعموم المجتمع، على أنفسهم وممتلكاتهم للعيش بسلام، وإبعاد أي اعتداء أو انحراف أو خلل قد يحدث نخرًا في المنظومة الاجتماعية، وكما هو معروف أن توفر الأمن يعني توثيق متانة

وقوة الدولة، ويؤمن ويحفظ استقرارها واستقلالها ومقومات أركان مكونها السيادية، وتماسك بنائها الاجتماعي والأسري، وعليه كما للمواطن دوره الوطني وكذلك الحال لا بُدَّ أن يتداخل الإعلام الملتزم بدوره الحيوي والحضاري في إقرار الأمن واستكماله في إطار رسالته المهنية، من خلال التوعية بالمعلومات العامة والمنفتحة لأفراد المجتمع، والسعي إلى رجم التردي خشية الإشاعة والوقوع في مستنقع الجريمة والانحراف وتنامي الإرهاب، لذلك لا بُدَّ من بناء علاقة وطيدة ومترابطة بين الإعلام كرسالة إنسانية، والأمن ضمن مهامه للحدّ من الجريمة المنظمة ومكافحتها والوقاية منها وخاصة الإرهاب والفساد، ويتحقق هذا الترابط وفق قاعدة علاقة الثقة المتبادلة بدون مداخله، أو وضع الحواجز. ولكي يؤدي الإعلام دوره ينشط استيقاظ المواطن وتوعيته بأضرار الجريمة، والمخدرات، وخطورة الإرهاب، ولصوص حصر الوظائف العامة لأحزاب وكيانات وعزل المواطن المستقل، وكشف كل الحقائق دستوريًا باعتبار المواطنين متساوين بالحقوق والواجبات، بالإضافة إلى رصد حوادث العنف باعتبار أن المرحلة تستوجب نضوج العقلية العملية الواعية لدى العاملين في المجال الإعلامي، شريطة أن تكون لديهم الرؤية الصائبة والمدروسة للتوعية والتوجيه، والإحساس بالمسؤولية بطرق مناسبة ومتعددة، موضوعيًا في إطار المظلة الوطنية وبآفاق منتظمة منهجيًا وبمصداقية عالية الدقة واضحة المعالم ومكشوفة وكاشفة لكل الحقائق؛ لأن مفهوم الحداثة للإعلام كرقيب أمني، يعني استخدام وسائل الإعلام الموجه والمدروس المتزن من دون عوائق وخاصة عندما يتطلب الحدث نشر أخبار هامة ومعالجة الإشاعات وحالات الانحراف[2].

المواطن والمشكلات الأمنية

هنا يجب ألا يترك طبيعة نشر الخبر ذات التأثير السلبي في الجانب المعنوي لدى المواطنين، والسلوك العام لكي تتوفر الحصانة للأمن والمواطن من خلال أمنية الإعلام. مع صيانة الحماية للوطن والمواطن ودعم مسار المؤسسات وتحصين المجتمع ضد الإشاعة ذات الأهداف الشريرة المنبثقة من الإرهاب وزمره، وهنا تتوثق علاقة الحماية الأمنية وترابط جميع الحلقات بتعاون، ويستكمل ذلك عندما يتشاطر المواطن والجهات الأمنية معًا الأمر الذي يؤدي من حيث الهدف إلى تعزيز الدور الإعلامي لنقل المعلومة والخبر الأمني في آنٍ واحد، وبتوثيق نقي وصادق لصالح المصلحة الوطنية من دون إخفاء الحقائق، لعدم وجود ما يمنع من نشر الأخبار بما يحقق

التوثيق السليم لإظهار سلامة النوايا الحسنة ولكن من دون التوغل في نشر تفاصيل الجريمة والإشاعة والأخبار السيئة بأسلوب الإثارة ذات المردود السلبي، وبأكثر ممّا فيها من حقائق حتى لا ينعكس سلبًا على الحالة العامة. إن نشر أخبار الجريمة والإرهاب من الناحية السيكولوجية يعتبر رادعًا للمجرم والجريمة لتنبيه الرأي العام ليكون ذي معرفة مسبقة عمّا يحدث من حوله، وتقوم الوسيلة الإعلامية بالدور المطلوب وبمنهجية مهنية باتجاه المسار العملي للأمن المنضبط وتجنّب المغالاة ووضع القيود والتضليل في عرض الأحداث والحقائق، حتى لا يحدث انكماش لدى المواطن ويصاب بالضمور الفكري والتراجع. وعلى الدولة أن تولي اهتمامها بالإعلام الوطني بصورة عامة، وتوثيق الرسائل الإعلامية النبيلة وعلى مختلف أشكالها شريطة أن تكون حرية الإعلام آمنة وملتزمة لرفد المصلحة الوطنية بمعايير الخبر الأمني، وتوفّر البيانات والمعلومات الضرورية حتى يصاغ الخبر وفق الحدث والظرف السائد في الساحة السياسية؛ لأن ذلك يسهم كثيرًا في التوعية الأمنية لدى المواطن ومؤسسات الدولة العامة والخاصة وبالتالي سيتحصن أمن المواطن والوطن ضد الإباحية والفساد والإرهاب والجريمة والتخريب والتزييف بعيدًا عن الظلم والتعسف باستخدام القانون(3)

.

إن الإنسان بحكم مفردات مدنية أطباعه يميل بطبعه إلى التعايش مع أفراد جنسه في وحدة مترابطة ومتكاملة يتبادل المنفعة داخل مجتمعه. وعندما ننظر إلى الطبيعة العدوانية للعناصر الشريرة والمأجورة نلاحظ أن هذه الصفة غريزية في بعض الأحيان إلا أن ما يلازم منفذها هدف هدام مخطط له لغرض إدماج حدث مفتعل مدروس مسبقًا وهو عدواني من حيث التخطيط والنتيجة، لأن طبيعة من يصوغ ويبني عليه أهدافا هم أفراد من أعداء الإنسانية والتطلعات الوطنية المشروعة بالإضافة إلى ما ينشئه المجتمع من دوافع التنافس والحسد والصراع.

فكل ذلك يقتضي وجود سلطة قوية تكون وظيفتها الأولى هي أن تمنع الناس من التظالم والعدوان وتدفعهم للتعايش السلمي واحترام الحقوق، وهذه السلطة عندما تكون منبثقه من إرادة الشعب تكون هي الأقوى، ولكنها ستلاقي المخططات العدوانية في الداخل والخارج، وعليها الصمود والتحدي ليكون الشعب أكثر تماسكًا، ولا بُدَّ أن يتداخل المواطن والأمن والإعلام بكل نظافة وبشكل مترابط كلٌ من موقعه ودون حساسية لتوثيق تماسك سلطة الدولة شريطة أن لا تخرج الدولة عن سلطاتها

الدستورية، ولا رجل الأمن عن آدميته وإلا فإن فشلها بالنتيجة سيكون أمرًا يفرضه الواقع، وسيضحي الحاكم بالمكتسبات التي تحققها القوى الوطنية للشعب إلا أن النظام الدستوري الذي بنيت عليه المؤسسات سيأخذ دوره من خلال توفير الحماية للشعب وللقرار الوطني الدستوري(4).

وهنا تحتم الضرورة دور الأمن المتحرك والمواطن الذي يتعارف على دوره والإعلام الحريص على وقار رسالته البنّاءة باعتبار أن من ضرورات المجتمع الإنساني أن تتحقق مصالح الوطن بوجود الأمن ذاته وإعلام موجه، وهما يشتركان في بناء الحياة الاجتماعية ومرتكزات الدولة المبرمجة لأمن الإنسان ذاته في مجتمع آمن ومتحضر حتى يستطيع تبادل المنافع والمواقع مع مواطنيه بكل حرية وطمأنينة والتي لا تتحقق دون توفر الأمن الاجتماعي المرادف والموجه؛ لأن المشكلات بشتى أنواعها لا يمكن علاجها إلا بتعاون المواطن وتظافر الجهود والتنسيق بين المؤسسات التنفيذية، فالمشكلات الأمنية تعالج بالإعلام الموجه وبتعاون المواطن والمؤسسات جميعًا، لأن تعاون المواطن والالتزام بما ينشره الإعلام الوطني يعزز الأمن ويدعم سلطات الدولة الدستورية ويعطي المواطن صفة القدوة الحسنة لنفسه وذلك بالامتناع عن كل ما يخالف القانون والنظام العام وسيؤدي ذلك من حيث النتيجة إلى إيقاف خطط الأعداء، وقنص منافذهم والجهة الحاضنة لهم، يرافقه الابتعاد عن كل مظاهر ثقافة العنف والتحريض للفكري الإرهابي.

المواطن والحس الأمني الوقائي

من الضروري أن يثقف الفرد على الالتزام باحترام الآداب العامة والنظام العام والأنظمة والقوانين النافذة، لما للأهمية البالغة والحيوية المناطة بالفرد في مجتمع متحضر كركيزة أساسية لدعم وتنمية الحس الأمني والوقائي، حيث إن الأمن لم يعد قاصرًا على مكافحة الجريمة، بل أصبح يسعى قبل ذلك إلى الوقاية منها من خلال المناخات التي يوفرها الإعلام الهادف إلى تعاون جميع أفراد المجتمع في حفظ الأمن، بالإضافة إلى أن الإعلام الأمني هو وسيلة لتوسيع آفاق المعرفة ليديم التواصل مع آخر مستجدات الساحة العراقية، وخاصة ما أحدثه التغيير المتطور في وسائل الاتصال وحداثة الإعلام بشكل جذري وعمق مفهوم المسؤولية الأمنية بحيث أصبح الأمن مسؤولية تضامنية تتشارك فيها مختلف الجهات الرسمية والأهلية الفاعلة في المجتمع سعيًا وراء تحقيق الاستقرار والتنمية والإعمار. وهنا تبرز العلاقة بين كل من الأمن

والإعلام والمواطن كعلاقة ارتباطية لكل منهما دوره بوسائل مختلفة كلٌ حسب موقعه، من دون تجاوز القانون وبما يدعم عمل الأجهزة الأمنية على كافة المستويات وتشخيص الخلل بغية إعطاء المعالجة في أداة الجوهر في التوعية لما تخلفه العواقب الوخيمة للجريمة و مخاطرها وعلى مختلف صورها وخاصة كون الأنشطة الأمنية بكافة أشكالها هي معينا لا ينضب، يرفد مؤسساته من دون تقيد أو تداخل من خلال تأصيل الانتماء والولاء للوطن(5).

والتعريف بأهمية الثقافة القانونية حتى يعرف المواطن حقوقه وواجباته والحث على احترام القانون والنظام العام وتنمية الثقافة الأمنية للتعرف بخطر الجريمة وأنواعها وأثرها على الفرد والمجتمع، وأهمية مكافحتها والوقاية من الانحراف. كذلك مواجهة الجريمة والتوعية بأساليب المنحرفين والمجرمين والفاسدين والأفعال العدوانية المختلفة وجرائم سرقة المال العام والرشوة والفساد والتبصير بأساليب مواجهة النشاط والسلوك المعادي، لأن الأمن مسؤولية الجميع لذلك يلزم المواطن للإبلاغ عن الجرائم المختلفة وتقديم المعلومات التي تساعد أجهزة الأمن للوصول إلى مرتكبيها والتي تهدد أمنه واقتصاده وأمن الوطن، والحث على مواجهة الشائعات المغرضة والإبلاغ عن مروجيها بغية تحقق الانضباط في الشارع، وهذا يؤدي إلى إزالة الحواجز النفسية بين الأمن والإعلام والمواطن معًا، ويعزز تنمية ثقافة السلم والتفاهم والتعاون والاحترام المتبادل بين رجال الأمن والمواطنين ورجال الإعلام وتحسين تفعيل دور المؤسسات التعليمية والإعلامية في نفس الوقت الذي يساعد في أداء وظائف الأمن بما يفرضه الواجب الوطني وبشكل متكامل يؤمن تحقيق الأهداف المنشودة بأفضل السبل وأقل التكاليف لتتكامل الجهود مع كل الأجهزة التنفيذية في منظومة أمنية جامعة لأهداف المجتمع وبأسلوب إنساني علمي معاصر حتى تحقق التنمية الشاملة والأمن النفسي والاستقرار الاجتماعي، لأن القانون وسيلة ضبط اجتماعي يقنن الحلقات ذات الأهداف السلبية داخل محتواها ويضع ضوابط سليمة للسلوك العام مع تأكيد ضرورة عدالة تطبيقية على الجميع، ولا أحد فوق القانون بغية غلق منافذ الانحراف وتجفيف منابع الإجرام والتخريب والانحراف قبل وقوعه، والتصدي للمواقع الفاسدة في المجتمع بعد التعريف بها.

وهكذا سيمكن الأمن من تلبية الحماية الأمنية كحاجة سياسية واقتصادية واجتماعية للوطن. ومن مهام الدولة حفظ الأمن والنظام وتأمين الخدمات

الاجتماعية للمواطنين وردم البطالة وتأمين المرافق العامة. وكما هو معروف ومتعارف عليه أن أجهزة الأمن من أولويات ممارساتها تحقيق الأمان والاستقرار في المجتمع، والسهر على تنفيذ القوانين والأحكام والتفاعل مع المواقف الأمنية الحرجة بحكمة، والحفاظ على الاقتصاد القومي، والعمل على كسر الحاجز بين الأمن والإعلام والمواطن بعلاقة تكاملية طبقًا للقانون لأن كسر الحاجز هو الهدف المطلوب من أجله أن تتكون علاقة تكاملية بينهما، وخاصة في سبيل الحصول على المعلومة والخبر بما يحقق انسجامًا تامًا ما بين رجل الإعلام ورجل الأمن لتنشيط الحس الأمني لدى المواطن والإعلام بما يعود بالفائدة على جميع المواطنين، وبالرغم من القوة القانونية التي تتمتع بها وسائل الإعلام الأمني الوطني للعمل على تنمية الفكر الأمني(6).

المواطن ومصادر المعلومات

المواطن يبقى بحاجة دائمًا للمصادر التي تزوده بالمعلومات التي تمتلك المعرفة الأمنية؛ لأن الأمن يؤثر تأثيرا خطيرًا على المواطن، ويحدث تأثيرا سلبيا يؤدي إلى تقليل أهمية الأجهزة الأمنية وإظهارها بغير مظهرها الحقيقي، الأمر الذي يؤدي إلى زعزعة الثقة في مقدرة أجهزة الأمن على تحقيق أهدافها. فالحاجة تقتضي تنسيق المصلحة المتبادلة بين وسائل الإعلام والأجهزة الأمنية والمواطن وفق سلطة سيادة القانون، ويتجلى ذلك من خلال الرقابة الدستورية التي تعتمد الوسائل الصحيحة والمتبعة بكفاءة وتقنية عالية ونظام العدالة الجنائية التي تحتم على رجال الأمن ضرورة التوصل إلى العلاقة الطيبة السليمة من دون وضع العراقيل، بحيث يمكن التغلب على السلبيات بما يساهم في تقدم الأمن الوطني الذي يرتقي إلى مستوى طموح الإعلام والمواطن بمنظار كشف الحدث الذي يضر بالإجراءات القانونية.. ويؤثر على الرأي العام كما يراها العنصر الفاسد. ولكن في حقيقة الأمر أن المواطن لا يهمه سوى المصلحة الوطنية للحصول على تفاصيل كثيرة وجديدة، تجعل المعلومة الأمنية وظيفتها في النهاية هي خدمة المواطن وتحري الدقة وصولًا إلى الهدف الحقيقي، وهو إظهار العدل ومحاربة الجريمة، إلا أننا نذكر أن الحرية الإعلامية غير الملزمة تساعد على نشر البلبلة وتخويف الأمنيين ونشر المعلومات المضللة للعدالة وتلفيق الأقاويل التي تؤدي إلى عرقلة العدالة، إضافة إلى أن الحرية الإعلامية تتشابك مع الكثير من الحريات والحقوق الفردية التي يرى رجال الأمن أنهم مسؤولون عن حمايتها، وتكمن مشكلة الحرية في الإعلام في فهمه لمعنى الحرية، حيث يتصور البعض أن الإعلام الحر

هو الإعلام الذي يناصب الحكومات العداء، حيث تكون قاعدته هي الاختلاف مع الحكومة ومصارعتها بأيّة صورة من الصور، بينما الحقيقة أن المسؤولية عامة ومشتركة، ويجب أن يقوم بها كافة أفراد المجتمع ومؤسساته في المجال الإعلامي المهني والتوعية الأمنية، وفي ظل انتشار القنوات الفضائية والإذاعية والتلفزيونية وشبكات الإنترنت والتي لم يعد بمقدور أي دولة التحكم في سياسة إعلامها الأمني كما كان سابقًا إلا من خلال وسائلها الإعلامية المملوكة فقط، والتي سوف يترتب عليها عدم مشاهدتها إلا في المناسبات الوطنية المهمة، لذا فالقيود على الإعلام أوشكت على التلاشي في ظل الأنظمة الدستورية كما هو معمول به في العراق، حيث لها مطلق الحرية في التعبير، وقد حل الانفتاح الإعلامي وأصبح إيجاد قنوات فضائية حديثة ومتطورة بأجهزتها ومعداتها وآلياتها وكوادرها البشرية المؤهلة والمدربة أحد المحاور التي تحاول منافسة القنوات الفضائية الأخرى[7] .

وكلنا نعرف أن التعتيم الإعلامي الأمني قد يتسبب أحيانًا في انتشار الإشاعات التي تساهم في خلق البلبلة في المجتمعات المغلقة ونظرًا للانتشار الواسع لمراسلي وكالات الأنباء ومراسلي الإذاعات والمحطات الفضائية التلفزيونية، فإنه أصبح من الأفضل بمكان أن تبادر الأجهزة الأمنية بوضع استراتيجية إعلامية يتم من خلالها تقديم المعلومة الأمنية التي لا تخل بالأمن بل تساعد على معرفة الحقيقة والتعامل مع الإشاعات المغرضة التي تكون أضرارها أكثر بكثير من التعرض عنها بشكل عابر، لأن الجمهور سوف يتعرف على الحقيقة عاجلًا أم آجلًا، والتي أصبحت مطلبًا للمواطن. ويتوقف ذلك على وجود وسائل قادرة وفاعلة وناجحة تعتمد في مدى تعاون المادة العملية بإعدادها في الشكل المناسب بما يحقق تجاوب المواطن، ويسهل عليه الحصول على الخبر الصادق ليتفاعل مع الأفكار المطروحة بنضوج واستقرار وحس أمني فاهم للحقيقة ومتفاعل معها.

المبحث الثاني: العمل التطوعي والمسؤولية الاجتماعية

من الناحية النفسية تعتبر المسؤولية الاجتماعية حاجة اجتماعية، إذ إن المجتمع بأسره في حاجة إلى الفرد المسؤول اجتماعيًا ومهنيًا وقانونيًا، بل إن الحاجة إلى الفرد المسؤول اجتماعيًا أشد إلحاحًا في المجتمع؛ لأنه مسؤول عن ذاته. كما أنها حاجة فردية، فما من فرد تستوي شخصيته وتتكامل أو تتضح ذاتيته إلا وهو مرتبط بالجماعة .. ارتباط عاطفة وحرص.. وانتماء واهتمام وفهم . ولا تتوفر للفرد صحته

النفسية وتكامله الأخلاقي وتساميه في وجوده إلا بصحة ارتباطه وانتمائه وتوحده مع الجماعة. كما أن الجهل بالمسؤولية والنقص فيها أشد خطرًا على المؤسسات من الجهل بإدارتها وتشغيلها، لأن الجهل أو النقص الأول يدمر قبل أن يعطل، بينما الجهل الآخر يعطل بالقدر الذي يمكن إصلاحه أو تعويضه. وإحساس الفرد بالمسؤولية الاجتماعية يمكنه من تأجيل إشباع ذاته وحاجاته العاجلة ويجعله أكثر قدرة على تحمل أعباء ما يسند إليه من أعمال، ويحرص على إتقان هذه الأعمال، مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى تقديره لذاته ويحقق له احترام الآخرين. وتأسيسًا على ذلك فإننا نجد ارتباطًا وثيقًا بين ماهيّة العمل التطوعي والمسؤولية الاجتماعية من حيث إنهما حاجة اجتماعية وتجسدان الانتماء والاهتمام والارتباط العاطفي بالجماعة [8] .. ولعلّ القاسم المشترك بينهما أي العمل التطوعي والمسؤولية الاجتماعية هو عنصر المشاركة، باعتبارها أحد أنماط السلوك الإنساني الذي يعكس شخصية الإنسان ومدى ثقافته وظروف تنشئته البيئية ودرجة توافقه مع المجتمع الذي يعايشه بتقاليده وعاداته ونظمه السياسية. وتبرز المشاركة كضرورة حيوية في العمل الشرطي الوقائي، حيث تلعب دورًا جوهريًا في نجاح الخطط الأمنية وزيادة فاعليتها في إنقاص حجم الجرائم، والمشاركة باعتبارها أيضًا سلوكًا تربويًا ينشأ عليه الفرد ويؤثر فيه مدى ما اكتسبه من علم وخبرات يمكن اعتبارها أحد عناصر تنمية سلوك الجماهير تجاه العمل التطوعي في مجال مكافحة الجريمة. وربط بعض الباحثين المسؤولية الاجتماعية بالانتماء إذ يرى بأن عدم الاهتمام بالوطن دليل على انعدام المسؤولية الاجتماعية وضعف التماسك الإنساني، حيث لا بُدَّ للإنسان أن يحرر عقله ويضاعف انتماءه بدرجة أعلى، ولا بُدَّ له أن يُنشئ عالمًا يقوم على التمسك الإنساني الشامل وعلى العدالة المطلقة والتعاون البنّاء.

مفهوم المسؤولية الاجتماعية

يميل بعض الباحثين إلى الربط بين المسؤولية والسواء النفسي (سوية السلوك)، فالشخص السوي أو حسن التوافق لديهم شخص مسؤول، أما الشخص غير السوي أو سيئ التوافق فهو إما أن يكون كسولًا أو مترددًا في تقبله للمسؤولية وتحمله لها، أو يكون منقادًا بإحساسه بعدم الكفاية بالاضطلاع بالمسؤولية، فالشخص السوي يدرك ثقته في قدرته على مواجهة الحياة ومشكلاتها وعلى الاضطلاع بالمسؤوليات الملائمة لعمره ولمستوى قدرته ولحجم معارفه وخبراته ومهاراته. ويرى كثير

من الباحثين ومفكري علم النفس في التزام الفرد حيال الآخرين، قيمة كبيرة [9]، ولأنهم يعتقدون بأن حياة الإنسان تُصبح ذات قيمة ومعنى إن هي كانت تعني بقاء الحياة واستمراريتها وتطويرها بإرادة وحرية، تلك الحرية التي تقابلها مسؤولية الإنسان عن اختياراته – لأن الذي يختار هو من يتحمل مسؤولية اختياره وهكذا – فعندما يتوافر للأفراد إمكانية الاختيار وهم بالقطع لديهم هذه الإمكانية يكونون عندئذ عرضة للمساءلة والمحاسبة على سلوكهم وتصرفاتهم، ويمكن تقييم تصرفاتهم في هذه الأحوال وتحديد ما إذا كانت هذه التصرفات تستحق اللوم والاستهجان أو تستحق المدح والاستحسان. وفي هذا ما يفيد بأن المسؤولية الاجتماعية الشاملة بوحدة إطارها الاجتماعي. ونستطيع أن نقول بأنه يمكن أن تكون المسؤولية الاجتماعية بالفعل أسلوبًا حضاريًا يعيد التوازن إلى تطور الحضارة الإنسانية المعاصرة، بحيث يصبح مردودها عند تطورها أكثر أمنًا وأمانًا واتزانًا واستقرارًا، فهي لشدة التصاقها بالظروف والمتغيرات الاجتماعية الداعية إليها، يمكن أن نجد لها دورًا فاعلًا وسط المجتمعات مهما اختلفت وتصارعت. وتتعدد مفاهيم المسؤولية الاجتماعية باعتبارها أحد مظاهر الإحساس بالمجتمع بأن المسؤولية الاجتماعية هي مسؤولية الفرد أمام ذاته عن الجماعة التي ينتمي إليه[10].

أهمية العمل التطوعي

يحتل التطوع اهتمامًا خاصًا لدى كافة دول العالم، ولأهميته فقد خصصت الأمم المتحدة عام (2001م) عامًا دوليًا للمتطوعين ويعد العمل التطوعي جزءًا مما يدعو إليه ديننا الحنيف ويحض عليه، لارتباطه بكل معاني الخير والعمل الصالح منذ الخليقة. يقول الله سبحانه وتعالى: (فمن يعمل مثقال ذرة خيرًا يره، ومن يعمل مثقال ذرة شرًا يره) [11]، وقوله تعالى: (إنهم كانوا يسارعون في الخيرات ويدعوننا رغبًا ورهبًا وكانوا لنا خاشعين)[12]. وقال الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) : (لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخية ما يحب لنفسه) وقوله صلى الله عليه وآله سلم : (من كان عنده فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له، ومن عنده فضل زاد فليعد به على من لا زاد له)[13] .

والتطوع من الموضوعات التي تهتم بها العلوم الاجتماعية والإنسانية وكذلك المجال الأمني كون العمل الاجتماعي قائمًا على التطوع بالوقت والجهد والمال من قبل العاملين في هذا المجال، ويعد الأمن من الضرورات التي يحتاجها الفرد والمجتمع على

حدٍ سواء، لذلك تجد أن العلاقة وطيدة بين العمل التطوعي وأمن المجتمع . وتكمن أهمية العمل التطوعي كون الخدمات التي يقدمها تستطيع القيام بثلاث مهام أساسية في نطاق دفع المجتمع على طريق التطور، وتتمثل أولى هذه المهام في كونها تشكل إطارًا ينظم من خلاله البشر من أجل المشاركة الفعالة داخل المجتمع، وتتمثل المهمة الثانية في أن الخدمات التطوعية تعمل على ترقية أوضاع البشر مما يجعلهم قادرين على المشاركة الفعالة الواعية، فهي تستثير الحافز لديهم للمشاركة أو لتأهيل أنفسهم بل العمل على تأهيل الآخرين، وتتمثل المهمة الثالثة في أن الخدمات التطوعية تتم وفقًا لمجالات عديدة من ضمنها النواحي التربوية والاجتماعية والثقافية والأمنية، وفي إطار ذلك تتحقق نجاحات لا تقل أهميتها عن الخدمات التي تقدم من قبل الجهات الحكومية. ويجب أن لا ينظر إلى العمل التطوعي على أنه مجرد إسهام في تحمل نصيب من أعباء وتكاليف مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تخطط لها الدولة فحسب، بل يجب أن ينظر إليه أنه مجموعة من التجارب الوطنية التي تصنع التقدم وتدعمه، ومن هنا يأخذ التطوع في العمل الاجتماعي والأمني بعدًا جديدًا مهمًا فيصبح غاية ووسيلة فهو غاية لأنه يمثل الضريبة الوطنية التي يجب أن يدفعها كل مواطن لمجتمعه، وهو وسيلة لأنه في صوره المتعددة يمثل ما يشبه مدرسة حياة كبيرة تستوعب المواطنين جميعًا ليكونوا متعلمين ولكون مواقف الحياة بتجاربها هي منهج التعلم ومادته. وبذلك فإن قيمة وأهمية التطوع في العمل الاجتماعي على مختلف أشكاله يجب ألا تقاس على المدى القريب، بل يجب أن تقاس بالعائد التربوي والثقافي والاجتماعي والأمني على المدى البعيد.

دوافع العمل التطوعي

الدافع الرئيسي للعمل التطوعي هو الرغبة في المشاركة وخدمة الوطن بدون مردود مادي أو جزاء. وإلى جانب هذا الدافع الأساسي توجد العديد من الدوافع، منها على سبيل المثال [14]:

1- الرغبة في تحقيق الذات والدفاع عن القيم ونشر المبادئ التي يؤمن بها الإنسان، وهذا الدافع مطلب أساسي للنفس البشرية. وقد أشرنا إلى العلاقة الارتباطية بين التطوع والحاجات الإنسانية فكلما شعر أفراد المجتمع بالأمن والطمأنينة وتوفرت حاجاتهم الأساسية ساعد ذلك على تنمية دواعي التطوع لأن الإنسان يخرج من ذاته إلى مساعدة الآخرين.

2- الرغبة في زيادة احترام الذات، وتطلع الفرد إلى مزيد من الاحترام والتقدير الذي قد يأتي من جراء العمل التطوعي، وتكون الرغبة أشد لدى أولئك الذين يعتقدون أن لا يحصلون على التقدير الكافي في أعمالهم.

3- الرغبة في شغل أوقات الفراغ، حيث يجد بعض الناس بعد أعمالهم الرسمية الكثير من الوقت الذي قد يتحول إلى فراغ ممل، فيجدون في التطوع أفضل سبيل للاستفادة من الوقت.

4- ارتفاع درجة المسؤولية الاجتماعية والتي تجسد مسؤولية الفرد أمام ذاته عن المجتمع الذي يعيش فيه ومدى حاجته لأن يكون مسؤولًا وعنصرًا فاعلا في بناء المجتمع، إضافة إلى أن المسؤولية الاجتماعية تعتبر مطلبًا هامًا لإثراء الشخصية الإيجابية المتفاعلة المتوافقة مع المجتمع .

5- الرغبة في التعلم واكتساب المعارف الجديدة والنمو الشخصي حيث يدفع هذا الأمر الكثير من الأفراد (رجالًا ونساءً) إلى التطوع بالوقت والجهد فقد يجد البعض أن أعمالهم ووظائفهم أصبحت روتينية ورتيبة لا تحقق مزيدًا من المعرفة ولا تقدم تحديات تستحق العناء.

6- مشاعر الرضا عن النفس وإحساس المتطوع بأهمية الإيثار من جراء تفعيل خدمة ومساعدة الآخرين دون مقابل، قد لا تتوفر بالأعمال الرسمية التي تتسم بمسار نظامي محدد مما يدفع بعض الأفراد إلى الرغبة في تقديم مزيد من الخدمات التطوعية، لكسب الرضا عن النفس.

7- ترتبط دوافع العمل التطوعي بعمر المتطوع ورغبته في العمل التطوعي، فكلما تقدم عمر الإنسان تغيرت دوافعه للعمل التطوعي، فالشباب، على سبيل المثال، يرغبون في الانضمام إلى العمل التطوعي للحصول على الرفقة واكتساب المهارات والمعارف الجديدة، أما متوسطو الإعمار فربما كانت دوافعهم للعمل التطوعي الضيق والتبرم من العمل الرسمي والبحث عن عمل يحررهم من الروتين والرتابة، وربما البحث عن فرص أكثر لتحقيق الذات والحصول على التقدير والاحترام، أما بالنسبة للمسنين والمتقاعدين فربما كانت دوافعهم للعمل التطوعي البحث عن دور جديد في الحياة.

8- الحاجة للاتصال بالآخرين، حيث تؤدي هذه الحاجة الفطرية لدى الإنسان إلى الانضمام لأعمال التطوع لإتاحة فرصة التعرف على الآخرين من الأقران وتوسيع

دائـرة العلاقـات خاصـة فئـة الشـباب إذ يمكـن أن يكـون التعـرف علـى الآخـرين مفتاحًـا لـدخول أكـبر في المجتمـع، والحصـول علـى مكاسـب سـواء كانـت شخصـية أو غيرها.

نظريات العمل التطوعي

بـرزت نظـريات اجتماعيـة ركـزت علـى العلاقـات الاجتماعيـة المتبادلـة وقيمـة المشـاركة والعمـل المتبـادل وأهميتـه بـين أعضـاء المجتمـع .. وتعتمـد معظـم الدراسـات النفسـية والاجتماعيـة الـتي تتنـاول العلاقـات التبادليـة إلى اسـتخدام بعـض مـن النظـريات ذات الصـلة بهـذا الجانـب .. وفيمـا يلـي نتنـاول بعضًـا مـن هـذه النظـريات علـى النحـو التالي :

1- نظريـة التبـادل الاجتمـاعي: وهـي مـن النظـريات الـتي حظيـت باهتمـام كبـير، وتعاقـب علـى تطويرهـا عديـد مـن البـاحثين المتخصصـين ووسـعوا إطارهـا لتشـمل المسـتويات البنائيـة والثقافيـة في المجتمـع، والعلاقـات التبادليـة بـين الفـرد والمجموعـة، وبـين المجموعـات بعضـها مـع بعـض، والـتي تعتمـد علـى الأنمـاط والقـيم الاجتماعيـة السـائدة في المجتمـع. ووصـل التطـور في هـذه النظريـة إلى الـربط بينهـا وبـين نظريـة شـبكة العلاقـات. وتتعلـق النظريـة التبادليـة بالتفاعـل بـين النـاس، وتركـز علـى المكاسـب والخسـارة الـتي يجنبهـا النـاس مـن علاقـاتهم التبادليـة بعضـهم مـع بعـض. فاسـتمرار التفاعـل بـين النـاس مرهـون باسـتمرار المكاسـب المتبادلـة الـتي يحصـلون عليهـا مـن جـراء التفاعـل، والتفاعـل الـذي نعنيـه بهـذه النظريـة هـو التفاعـل الاجتمـاعي الـذي يعتـبر الأسـاس بالنسـبة لأي علاقـة اجتماعيـة يمكـن أن تنشـأ بـين الأفـراد[15]. ويكمـن الإدراك الاجتمـاعي وراء كـل تفاعـل ناجـح أو فاشـل، ووراء كـل مهـارة اجتماعيـة يسـتخدمها النـاس في علاقـاتهم بالآخـرين، لأن تلـك المهـارة لا تصـلح دون إدراك اجتمـاعي صـحيح لموقـف التفاعـل الـذي يصـل بـين الأفـراد كمـا يتضـمن التفاعـل الاجتمـاعي نوعًـا إيجابيًـا مـن التـأثير المتبـادل مـا بـين الأفـراد في تواصـلهم البـين شخصـي، وهـذا تأثـير يعمـل علـى تـدعيم تماسـك الجماعـة والمجتمـع وتسـهيل مجـالات التبـادل والمشـاركة علـى المسـتويين"البين شخصـي"*[16] والاجتمـاعي ممـا يـؤدي إلى التفاعـل والتواصـل. وتجـدر الإشـارة إلى أن التفاعـل الاجتمـاعي لا يقتضـي أو يسـتلزم تلاشـي الفرديـة أو التقليـل مـن أهميتهـا، حيـث يمكـن اسـتثمار قـوة وإمكـانات الإنسـان كفـرد في إطـار مـن الالتزامـات المشـتركة

بحيث تثري الجهود الفردية المتفردة طاقة الجماعة كقوة منتجة . وتتضمن نظرية التبادل الاجتماعي عدة فرضيات تتبلور بالآتي:

1- ارتباط مكاسب العمل أو النشاط الذي يقوم به الفرد بتكرار ذلك العمل والنشاط اعتمادًا على المكاسب التي يجنيها الفرد من عمله.

2- مراعاة عدم وجود فاصل طويل «توقف» بين القيام بالعمل والمكاسب.

3- المكاسب المنتظمة قد لا تكون مجدية في تشجيع الفرد على تكرار العمل، مثل المكاسب غير المنتظمة. فحصول الفرد على مكاسب متكررة في فترات متقاربة تقلل من قيمتها، وهذا يرتبط بعملية الإشباع والحرمان، فتكرار المكاسب نفسها يُحدث إشباعًا للفرد، لكن إذا زادت قيمة المكاسب التي يحصل عليها الفرد من قيامه بفعل ما زادت احتمالية قيامه بهذا الفعل .

4- إذا كانت هناك مؤثرات في الماضي أدّت إلى وجود مكاسب للفرد، فإن وجود مؤثرات مشابهة ستدفع الفرد للقيام بالعمل السابق أو بعمل مشابه له.

5- كلما كان تقييم الفرد لنتائج فعله أو نشاطه إيجابيًا زادت احتمالية قيامه بالفعل. فوجود مكاسب على الفعل الذي يقوم به الفرد تزيد من حدوث السلوك المرغوب. وفي المقابل عدم وجود مكاسب للفرد أو وجود عقاب يقلل من احتمالية حدوث السلوك المرغوب، مع التأكيد على أن العقاب ليس وسيلة فعالة لتغيير السلوك، كدفع فرد ما للقيام بعمل، أو الامتناع عن العمل، لكن من الأفضل حجب المكاسب عن السلوك غير المقبول، وهذا سيؤدي إلى تلاشيه.

6- حينما يؤدي الفرد عملًا ولا يحصل على مكاسب –كما كان يتوقع- من جراء ذلك، أو يوقع عليه عقاب، فهناك احتمالية كبيرة للقيام بالسلوك المرغوب، ونتائج هذا السلوك ستصبح ذات قيمة له هذه النظرية تنطبق على العمل التطوعي، فالمتطوع الذي يحصل على مكاسب معنوية من احترام المجتمع وحبه وتعاطفه واكتساب تقديره، يدفعه إلى مزيد من العمل التطوعي.

2- نظرية الدور : وهي تركز على الدور الذي يؤديه الفرد في نشاط أو عمل ما، باعتبار الدور أحد عناصر التفاعل الاجتماعي، وهو نمط متكرر من الأفعال المكتسبة التي يؤديها الشخص في موقف معين، وهذا يوضح الدور البارز الذي يؤديه المتطوع في تفعيل النشاط التطوعي، والنهوض بخدماته لسد حاجات

الأفـراد والجماعـات. والتطـوع قـد يأخـذ صـورًا متعـددة، فقـد يكـون تبرعًـا بالمـال، أو تضـحية بالوقـت، كمـا يحـدث في الأنديـة الرياضـية والجمعيـات الخيريـة وأعمـال الكشـافة. ومفهـوم تعلـم الـدور – أي مفهـوم سـلوك الـدور الفـردي، ومفهـوم سـلوك دور الجماعـة – يقـود إلى تعـدد الأدوار الاجتماعيـة، كمـا أن الفـرد بـدوره يـتعلم مـن خـلال عمليـة التنشـئة الاجتماعيـة (التعلـيم غـير المقصـود)، وهـو يختلـف عـن عمليـة الـتعلم الرسمـي (الـتعلم المقصـود). وتظهـر هـذه النظريـة مفهـوم المركـز الاجتمـاعي، الـذي يـرى أن كـل شـخص مـن الـذين يحتلـون هـذه المراكـز يقـوم بأفعـال معينـة، أو يقـوم بأدوار تـرتبط بالمراكـز، ولـيس بالأشـخاص الـذين يحتلـون هـذه المراكـز[17]، وبمـا أن العمـل التطـوعي فيـه إشـباع لحاجـة الأفـراد والمجتمـع علـى حـد سـواء، فهـو يعمـل علـى سـد الثغـرات والـنقص، وبشـكل أساسـي في عمليـة التفاعـل الاجتمـاعي القائمـة بـين الأفـراد. ومـن مفهـوم المركـز الاجتمـاعي يمكـن تفسـير الـدور الـذي يؤديـه القـائمون بالعمـل التطـوعي انطلاقًـا مـن دوافـع الخـير، وهـذا الـدور في الأسـاس يقـوى من المركز الاجتماعي للمتطوع

3 – النظريـة البنائيـة: وهـذه النظريـة تحـاول تفسـير السـلوك الاجتمـاعي بالرجـوع إلى تفسـير النتـائج الـتي يحققهـا هـذا السـلوك في المجتمـع، فـالمجتمع في هـذه النظريـة يمثـل أجـزاء مترابطـة، يـؤدي كـل منهـا وظيفـة مـن أجـل خدمـة أهـداف الجميـع. وهـذه النظريـة تـرى أن للمجتمـع نسـق مـن شـبكة العلاقـات الاجتماعيـة، ومـن ثم تجمـع هـذه العلاقـات في صـور منظمـة اجتماعيـة، وبالتـالي ينبغـي النظـر للمجتمـع نظـرة كليـة، باعتبـاره نسـقًا يحتـوي علـى مجموعـة أجـزاء مترابطـة، كمـا يترتـب علـى هـذه الرؤيـة التصـويرية أن تسـتند إلى تعـدد العوامـل الاجتماعيـة، كمـا أن التكامـل في المجتمـع لـن يكـون تامًـا علـى الإطـلاق، وهـذا يحـدث الخلـل أو الانحـراف الـذي يحـدث في الكشـف الاجتمـاعي، وهـذه الانحرافـات الـتي يمكـن حـدوثها في النسـق الاجتمـاعي يمكـن أن تسـتمر لمـدة تقصـر أو تطـول. وهـذه النظريـة تنطبـق علـى العمـل التطـوعي باعتبـاره أحـد الأنسـاق الاجتماعيـة للحفـاظ علـى اسـتقرار المجتمـع وتكاملـه وبهـذا يـترابط النسـق التطـوعي مـع الأسـري والاقتصـادي والتربـوي والأمـني، ليشـكل البنـاء الاجتمـاعي، فـإذا مـا عجـز أحـد الأنسـاق الاجتماعيـة عـن القيـام بأحـد وظـائف البنـاء الاجتمـاعي، فقـد ينشـأ الخلـل الـوظيفي النـاتج

عن عجز الأعضاء في المؤسسة عن ممارسة الوظائف الاجتماعية، فيأتي العمل التطوعي لسد هذا العجز، ويعيد الضبط الاجتماعي إلى طبيعته[18].

4- النظرية الوظيفية : يؤكد أنصار هذه النظرية على وظائف العلاقات المتداخلة في شبكة العلاقات الاجتماعية المحيطة بالفرد، والتي تعمل على مساندته في الظروف الصعبة التي يواجهها في بيئته، وتركز هذه النظرية على تعزيز أنماط السلوك المتداخل في شبكة هذه العلاقات لزيادة مصادر العمل التطوعي لدى الفرد. وتشير هذه النظرية أيضًا إلى أن العمل التطوعي أو « المساندة الاجتماعية» هو تلك المعلومات التي تؤدي إلى اعتقاد الفرد بأنه محبوب من المحيطين به، وأن يشعر بأنه محاط بالرعاية من الآخرين، وبالانتماء إلى شبكة العلاقات الاجتماعية في البيئة المحيطة، ويشعر بالتقدير والاحترام من مصادر العمل التطوعي القريبة منه، ويشعر أيضًا بواجباته والتزاماته الاجتماعية مع المحيطين به[19]. ومن خلال سرد النظريات المفسرة للعمل التطوعي نجد ارتباطها الوثيق بالعمل التطوعي أو ما يسمى بالمساندة الاجتماعية التي تعني المعاضدة والمؤازرة والمساعدة على مواجهة المواقف المختلفة، وهي مفهوم أضيق بكثير من مفهوم شبكة العلاقات الاجتماعية حيث يعتمد العمل التطوعي والمساندة على إدراك الأفراد بشبكاتهم الاجتماعية باعتبارها الأطر التي تشمل أولئك الأفراد الذي يثقون فيهم ويمكن الاعتماد عليهم، وتركز النظريات في مجملها على التفاعل الاجتماعي الإيجابي المحقق للأمن والانتماء واحترام الذات ومعايير الصحة النفسية السليمة.

المبحث الثالث: الدور الأمني للعمل التطوعي

يتمثل الدور الأمني للعمل التطوعي بمنع الجريمة والانحراف والوقاية منهما، هي مسؤولية الجميع، ولا بُدَّ أن يدفع بجهود المواطنين من خلال التطوع للتساند والتعاضد والتعاون المخلص لمواجهة الجريمة بكافة صورها وأشكالها والحيلولة دون اتساع انتشارها، وبلوغ أثارها جميع أفراد المجتمع بانعكاسات سلبية تمس أيضا النشاطات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع بأسره. ولهذا نجد القائمين على الأمن في مختلف مواقعهم يهتمون بالعمل التطوعي للجمهور كقيمة عملية تجسد أهمية التعاون والمشاركة سواء كانت وقت الأزمات والكوارث وغيرها، وكيفية الإبلاغ عن الجرائم، وكيفية المحافظة على موقع الحادث، وما الأساليب التي يجب أن يتخذها. ومن أجل توسيع وتعميق التعاون والتفاهم المشترك بين أجهزة الأمن والجمهور لا بُدَّ من زيادة الفرص التي تُعمق التفاعل وتحقق للعمل التطوعي دورًا أمنيا ملموسا فإنه ينبغي مراعاة الآتي[20]:

1- إشراك الجمهور في النشاط الأمني، وذلك في بعض المهام كأعمال المرور والدفاع المدني، ويتم تعريفهم ميدانيًا على طبيعة هذه الأعمال بما ينعكس عليهم من تعلمهم التعود على النظام وتنمية الشعور بالمسؤولية الاجتماعية برغبة منهم وبطريقة تطوعية.

2- إشراك رجال الأمن في البرامج الاجتماعية التي تهم الجمهور، لكي تتسع مساحة التفاهم بينهم.

3- انخراط رجال الأمن في الجمعيات المختلفة للمواطنين كالجمعيات الاجتماعية والتطوعية، والقيام بدور ملموس، ليتبين بأن لرجل الأمن أدوارا أخرى غير دوره التقليدي المعروف.

4- إعطاء أفراد المجتمع دورا أمنيا في حياتهم من خلال ما يسمى (بالشرطة المجتمعية) وهي التي تضع المواطنين بجميع فئاتهم إلى جانب رجال الأمن والمؤسسات الرسمية أو التنظيمات الشعبية ذات الدور في تحقيق الأمن مثل الأسرة والجمعيات التطوعية والمدارس والجامعات وجمعيات أصدقاء الشرطة. كما يتطلب الدور الأمني للعمل التطوعي الاهتمام بعديد من الجوانب من قبل المتطوعين ومراعاتها وإعطائها أهمية بالغة عند ممارسة دورهم التطوعي الأمني، وتتمثل هذه الجوانب بالآتي :

1- عدم إغراء المجرمين على ارتكاب جرائمهم : ويقصد بذلك عدم تحريك الدوافع النفسية للذين لديهم استعداد للانحراف وذلك بإتاحة الفرصة السانحة لهم لتنفيذ جرائمهم مثل إهمال أمن الساكن والمجمعات السكنية الحديثة [21].

2- التعامل مع رجال الشرطة : ويكتسب تعامل المتطوعين مع رجال الشرطة أهمية بالغة لأنه مقياس لطبيعة العلاقة الموجودة بين المواطن والشرطة. ويفترض من هذه العلاقة أن تكون منسجمة وقوية ومبنية على احترام النظام وطاعة رجال الأمن ومساعدتهم لأداء مهمتهم على الشكل الأفضل.

3- من أهم المجالات التي ينبغي على المتطوعين أن يكونوا على وعي بها، مجابهتهم للمجرمين والمشبوهين بضرورة الإدلاء بالشهادة الحقيقية عند الحاجة لاكتشاف مرتكبي الجرائم، وعدم التستر على الفارين من العدالة، ومحاولة ضبط الشخص الذي يحاول أن يرتكب جريمة عند مشاهدته، كأن يشاهد سيارة ترتكب حادث دهس، أو شخصًا يحاول أن يسرق سيارة أو منزلا.

4- مشاركة المتطوعين في توعية المواطنين بمخاطر الجريمة، باعتبار أن التوعية من الوسائل القوية في تحقيق الضبط الاجتماعي والجنائي.

المقومات الأساسية للعمل التطوعي

1- الثقة المتبادلة بين المتطوعين والمنظمة التي يعملون بها من خلال الرجال الذين يمثلونها. فإذا لم يكن لدى المنظمة والرجال الذين يمثلونها القدرة على التعامل الجيد مع المتطوعين فسرعان ما ينفض هؤلاء المتطوعون ويتركون المنظمة وشأنها. ويتطلب قيام الثقة المتبادلة بينهما مراعاة الجوانب التالية :

- وضوح أهداف استقطاب المتطوعين.
- تعريف المتطوعين على المنظمة وأهدافها وطرق تنظيمها.
- تناسب الأعمال التطوعية لقدرات ومؤهلات المتطوعين.

2- ضرورة توفر عديد من الصفات في الشخص أو الأشخاص المسؤولين عن استقطاب المتطوعين، إضافة إلى صلاحية البيئة على مستوى المنظمة والعاملين فيها، ومن هذه الصفات:

- القدرة على تحديد الفئات الاجتماعية والعمرية والتخصصية التي يمكن استقطابها .
- فهم المجتمع وأساليب الحياة من أعراف وتقاليد سائدة في المجتمع.

- توفر قاعدة علاقات اجتماعية فاعلة، يمكن تبصيرها بأهداف العمل التطوعي.

3- التعاون والتكامل في العمل الاجتماعي التطوعي بين الأفراد المنخرطين فيه من خلال الجوانب التالية:

- تفعيل وتأكيد الجانب الأخلاقي وما ينطوي عليه من تأصيل للقيم والمبادئ الإسلامية التي تحث على التعاون والتكافل والتواصل.
- تبادل الخبرات والتجارب بين المتطوعين .
- تحديد مسارات واتجاهات الأعمال التطوعية نحو أهدافها، بما يضمن حمايتها وعدم استغلالها فيما يسيء إليها.

4- باعتبار الأعمال التطوعية من الحاجات الإنسانية التي تتميز بالاستمرار والتجدد فإنه لا يمكن إشباعها مرة واحدة، وهذا ما يجعل النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للإنسان ينمو ويتجدد باستمرار، ولا بُدَّ للأعمال التطوعية من مواكبة ذلك، وهذا يتطلب أمورا هامة منها:

- تحديد استراتيجيات تراعى ضمن أولوياتها خيارات وبدائل تنمي الأعمال التطوعية.
- وضع قوانين وأنظمة تخدم العمل التطوعي وتحتضنه، وتبين آليته وأهدافه وكل ما له صله بالعمل التطوعي.

5- التنظيم الجيد المحقق للمواءمة بين الأهداف والإمكانيات. ويؤدي التنظيم الأمثل إلى استثمار وتوظيف كل الطاقات والإمكانيات المتاحة من خلال تولد الرغبة والدافع والحماس لدى كافة الأفراد والجماعات والمنظمات، وتشجيع المبادرات الإبدَاعية من خلال إزالة العوائق القانونية والتنظيمية التي تحول دون التقدم في مجال العمل التطوعي.

6- تأصيل مفهوم العمل التطوعي، من خلال نشر ثقافة التطوع عبر الأنشطة التثقيفية والتوعوية لجهات الخدمات الدينية والتعليمية والتربوية والاجتماعية والأمنية، وتفعيل وسائط التنشئة الاجتماعية للأبناء كالأسرة والمدرسة والإعلام ودورها في غرس قيم التضحية والإيثار وروح العمل الجماعي في الناشئة منذ مراحل الطفولة المبكرة، والتركيز على جانب تحفيز وتنمية الانتماء للعمل الجماعي.

معوقات العمل التطوعي

للمشاركة الاجتماعية بصورة عامة فوائد عديدة لا حصر لها، وتتوج القيمة المعنوية للمشاركة عندما تكون في العمل التطوعي بدون أجور مقابل دور المتطوع في المشاركة. ويكون العمل التطوعي سهل المنال يستطيع أن ينخرط فيه أفراد قد لا يتطلب معظمه مهارات محددة، الأمر الذي يترتب عليه بروز عديد من العوائق تختلف باختلاف الأفراد والبيئة وطبيعة النظم الإدارية والتنفيذية لكل جمعية أو مؤسسة تطوعية، كما تختلف أيضًا تبعًا لطبيعة الجمهور ومدى تفاعلهم مع الأنشطة الخيرية من عدمه، ومنها ما يتصل بالجانب المجتمعي من حيث عدم وجود تقدير للمشاركة في العمل التطوعي، إذ إن التقدير المجتمعي يمثل اعترافًا من المجتمع بأهمية الجهد الذي يبذله المتطوعون في المجتمع مما يشجع الشباب للانخراط في العمل التطوعي[22].

ومن أبرز عوامل معوقات العمل التطوعي ما يأتي:

1- ضعف الوعي المجتمعي بدور العمل التطوعي وأهميته في التنمية، واعتماد الأفراد على جهود الدولة فقط باعتبارها المسؤولة عن تقديم كافة الخدمات للأفراد المجتمع كحق مشروع، مما أضعف من قيمة العمل التطوعي. رغم أن العمل التطوعي أثبت أهميته ودوره في المجتمعات كمساند للأجهزة الرسمية في الدولة بغض النظر عن الوضع الاقتصادي للدول التي يمارس أفرادها العمل التطوعي.

2- عدم اقتناع المؤسسات والجهات بدور العمل التطوعي، وقيام بعضها يوضع معايير للمشاركة في العمل التطوعي هي في الأصل معوقات تحد من المشاركة، وهذا يعود إلى عدم وجود نظرة محددة وواضحة من قبل المؤسسات لماهية الدور المتوقع القيام به من قبل المتطوعين.

3- عدم وجود مكافآت أو عوامل تحفيز للعمل التطوعي.

4- عدم وجود التدريب الكافي لدى الجمعيات والمنظمات التطوعية.

5- الروتين في العمل التطوعي، وشعور المتطوعين بأن عملهم لن يغير في الواقع شيئًا .

6- عدم وجود نظام موحد للتطوع أفقد العمل التطوعي كينونته، وجعله يسير من غير تخطيط أو تنظيم، وفي كثير من الأحيان يعتمد على اجتهادات غير عملية

مما أدى إلى غياب التنسيق وجعل الجهود التطوعية مشتتة، وانعكس ذلك سلبًا على مكانة العمل التطوعي في المجتمع وتقدير الناس له.

7- عدم معرفة المتطوعين المكان المناسب للعمل التطوعي والزمن الكافي للتطوع.

8- ضعف تجربة المتطوعين وخوفهم من الفشل مقارنة بالعاملين في الجهات التطوعية الذين يأخذون مالًا مقابلًا عن أعمالهم داخل الجمعيات التطوعية.

9- خلو الأنشطة التعليمية من أي دافع وتطوير لقيمة التطوع ومساعدة المجتمع المحلي .

العمل التطوعي .. والجمعيات الأهلية

ومن الخطوات الضرورية لتفعيل وتطوير العمل التطوعي إنشاء مجالس وطنية تشرف على سير العمل وترسم السياسة العامة للبرامج التطوعية، وتقوم بالتنسيق وتوحيد الجهود المجتمعية وتحدد الأولويات لتكون بمثابة المظلة التي ينطوي تحتها كافة الجهود والبرامج المجتمعية لضمان وحدة الهدف وتقييم الأداء، ويتبع إنشاء المجالس الوطنية خطوة أخرى وهي إنشاء (الجمعيات الأمنية الأهلية) ينخرط فيها المتطوعون، وإن تعددت مسمياتها وأهدافها لتشمل كافة الأنشطة وغايتها حفظ الأمن وسلامة المجتمع.

وسنتناول بالتفصيل خطوات إنشاء الجمعيات الأهلية :

إن من الآليات الضرورية والوسائل المهمة لإشراك المواطن في تحقيق الأمن والسلامة باعتبار ذلك مسؤولية وطنية هو وجود الجمعيات الأهلية ذات الطابع التطوعي الذاتي والأمني، حيث أصبحت ضرورة يفرضها الواقع والتحديات المعاصرة لتعمل كرافد مهم للأجهزة الأمنية تنبثق من قوى المجتمع وتمارس التأثير في مجريات الأحداث وعلى سياسة المؤسسات الحكومية ذات العلاقة بمكافحة الجريمة، وأن تلعب دورًا ضمن الأطر والأساليب المشروعة لتسهم بإيجابية وفعالية مع غيرها من مؤسسات المجتمع في تعزيز الأمن، وتستقطب الكفاءات من المواطنين، وتحقق الإشباع الذاتي والمعنوي لهم .

ولقد مر بنا في التجارب الدولية العديد من الجمعيات الأهلية تصل إلى المئات في بعض الدول يلتحق بها مئات آلاف من المتطوعين. ومن مميزات عمل الجمعيات

الأهلية أنها تعمل بحرية أكبر بعيدة عن الروتين والبيروقراطية الحكومية وأن أعضاءها يعملون من منطق ودافع ذاتية، فتكون أكثر فاعلية ونجاحًا وتصل رسالتهم وبرامجهم بسهولة إلى الأفراد الموجهة إليهم .

وتتعدد مسميات الجمعيات الأهلية بتعدد أهدافها وغاياتها، إلا أنني في هذا السياق سأقترح عددا من الجمعيات على سبيل المثال لا الحصر، والتي أرى ضرورة تكوينها خلال هذه الفترة والتي تعد من الأولويات المهمة لإشراك المتطوعين في المسؤولية الأمنية نظرًا للحاجة الماسة إليها في الوقت الحاضر، وقد تضم برامجها وأنشطتها معالجة انحرافات سلوكية وقضايا أمنية متنوعة، ومنها:

1- جمعية أصدقاء الشرطة

يتم إنشاء جمعية أهلية تسمى جمعية أصدقاء الشرطة، تكون ذات شخصية مدنية تكتسب شخصيتها الاعتبارية بموافقة دائرة المنظمات غير الحكومية، ويحق لها إنشاء فروع عدة في بغداد وبقية المحافظات والمدن والنواحي وتحدد أهداف جمعية أصدقاء الشرطة فيما يأتي:

1- توثيق عرى التعاون بين المواطنين المتطوعين وأجهزة الشرطة.
2- العمل على مساعدة رجل الشرطة في أداء مهمته وواجباته بما يحقق أمن المجتمع .
3- تنمية الوعي الأمني لدى المواطنين بأخطار الجريمة والانحراف وأثرها في الفرد والمجتمع .
4- تحفيز المواطن على المشاركة والتطوع في البرامج والأنشطة الأمنية.
5- حث الأجهزة الأمنية على النهوض بمسؤولياتها في تحقيق الوعي الأمني والقيام بأدوارها المجتمعية المطلوبة .
6- إعداد برامج وأنشطة أمنية مختلفة تدعم صورة رجل الشرطة وتعزز الوعي الأمني لدى المواطنين بما يحقق التكامل للجهود المشتركة .

2- جمعية أصدقاء المرور

ويتم إنشاء جمعية أهلية تسمى جمعية أصدقاء المرور، تهدف إلى :

1- تنمية إسهام المواطنين في مجالات المحافظة على أنظمة المرور والالتزام بها.
2- التأكيد على غرس أخلاقيات القيادة واحترام أنظمة المرور.

3- إثارة اهتمام أفراد المجتمع وتوعيتهم بخطورة الحوادث المرورية.
4- تنمية عوامل الثقة والعلاقة الطيبة بين أفراد المجتمع ورجال المرور.
5- حث الأجهزة المرورية على القيام بواجباتها وأدوارها المجتمعية.
6- تحفيز وتشجيع المواطنين على مساعدة رجل المرور للمبادرة في الإبلاغ عن المخالفين والخارجين على نظام المرور والحفاظ على أمن وسلامة الطريق.

3- **جمعية الخدمات الاجتماعية**

تنشأ جمعية تسمى جمعية الخدمات الاجتماعية وتسعى إلى تحقيق الأهداف التالية :

1- إعداد برامج وقائية تسهم في الحفاظ على القيم الإسلامية والمبادئ الإنسانية للمجتمع وتدعم أواصر التماسك المجتمعي.
2- العمل على تنمية الاهتمام بدور الأسرة وتماسكها وأهمية الروابط العائلية وأثر ذلك على المجتمع.
3- العمل على حث الأجهزة الحكومية والقطاعات غير الرسمية ذات العلاقة بالشؤون الاجتماعية والتعليمية على النهوض بمهامها وأدوارها المجتمعية.
4- العمل على دعم وتقوية عناصر الضبط الاجتماعي بين أفراد المجتمع.
5- معالجة المشكلات المجتمعية والتنسيق مع مؤسسات المجتمع المختلفة للقضاء عليه.
6- إعداد برامج توعية تسهم في توضيح أضرار السلوكيات المنحرفة وأثرها على أمن المجتمع.

4- **جمعية مكافحة الفساد**

تنشأ جمعية تسمى جمعية مكافحة الفساد الإداري بكافة أنواعه وتسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- توعية المواطن بأنواع وصور الفساد الإداري والمالي وأخطاره على الاقتصاد الوطني .
2- تفعيل التعاون بين الأجهزة الأمنية المختصة وأفراد المجتمع في مجال مكافحة الفساد

3- تنظيم وإعداد برامج توعوية ثقافية لمكافحة الفساد والممارسات الإدارية والمالية الخاطئة وتبيان أثرها في أمن المجتمع .

ويمكن إنشاء جمعيات أخرى كجمعية مكافحة المخدرات وجمعية مكافحة البطالة وجمعية الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم وجمعية مكافحة جرائم الإنترنت وجمعية مكافحة جرائم الأحداث وجمعية مكافحة التسول وغيرها .

رؤية اجتماعية أمنية لتطوير وتفعيل العمل التطوعي

بناءً على ما تقدم يمكن وضع رؤية اجتماعية أمنية لتطوير وتفعيل العمل التطوعي، وتوسيع قاعدة انتشاره في مجتمعنا، وتتضمن:

1- إيجاد نظام موحد للعمل التطوعي في منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية والأهلية، وتنظيم لوائح خاصة بأعمال التطوع والمتطوعين وحقوقهم، ومتابعة برامجهم وأنشطتهم.

2- عقد مؤتمر سنوي بإشراف (وزارة الداخلية) يشارك فيه رجال العلم والفكر بتقديم أطروحات علمية وتجارب ميدانية للعمل التطوعي، وكل ما من شأنه الرقي بالأداء والأهداف، ولزيادة الوعي والاهتمام بالعمل التطوعي في المجتمع.

3- تضمين المناهج الدراسية في القطاع التعليمي ببعض الموضوعات التي تتعلق بالعمل التطوعي بحسب المراحل الدراسية، ومشاركة الطلاب في أعمال تطوعية لخدمة المجتمع ضمن البرامج اللاصفية .

4- رسم سياسة العمل التطوعي من خلال خطط سنوية واضحة لكل جهة تعنى بالعمل التطوعي تشتمل على برامجها التطوعية، وتنظيم مسيرة العمل التطوعي وعمل قاعدة بيانات بالمتطوعين وسيرهم الذاتية لطلبهم عند الحاجة.

5- تسهيل إجراءات الراغبين بالعمل التطوعي وتشجيعهم ومنحهم حوافز معنوية من أوسمة وميداليات وشهادات تقديرًا لأهمية دورهم في المجتمع.

6- العمل على جذب الكفاءات النادرة وإقناعهم بالانضمام للجمعيات التطوعية حتى يسهموا بأفكارهم ومهاراتهم في تطوير العمل التطوعي ورفع مكانته.

7- على صعيد توظيف العمل التطوعي لخدمة الأمن في المجتمع فإن تحقيق ذلك يتطلب:

أ- العمل على تنمية الشعور بالولاء للوطن والخوف على مصالحه الأمنية.

ب- اتخاذ اللازم نحو إزالة العوائق والعقبات التي تحد من مشاركة المواطنين، وذلك بكسر الحاجز النفسي بين المسؤولين في الأجهزة الأمنية والمواطنين المتطوعين، وتبديد الخوف من تعاونهم مع أجهزة الأمن، والعمل على حمايتهم وزيادة حماسهم وتجاوبهم أثناء عمليات التطوع.

ت- إحاطة المتطوعين بالمشكلات الأمنية الحالية والمستقبلية.

ث- الاهتمام بإثارة دافعية الجمهور للمشاركة في العمل التطوعي، وإشعارهم بالاستياء تجاه الأفعال الإجرامية، وإبراز مدى الحاجة للأمن الاجتماعي.

8- الاستفادة من تجارب الجمعيات التطوعية في البلدان الأخرى والاستنارة بخططها وروادها لتطوير العمل التطوعي والارتقاء به.

9- مطالبة وسائل الإعلام المختلفة بدور أكثر تأثيرًا في تعريف أفراد المجتمع بماهية العمل التطوعي، ومدى حاجة المجتمع إليه وتبصيرهم بأهميته ودوره في عملية الأمن والتنمية، وإبراز دور العاملين في هذا المجال بطريقة تكسبهم احترام ذاتهم والآخرين.

10- توظيف القيمة السامية للعمل التطوعي في مجال العلاج النفسي والسلوكي للمنحرفين لما يسمى بالعلاج بالعمل من خلال استغلال أمثل لطاقات المنحرفين لمصلحة التنمية الاجتماعية.

المصادر

[1] الحارث عبد الحميد حسن، وغسان حسين. (2006). علم النفس الأمني. بيروت، لبنان: الدار العربية للعلوم، ص. 203.

[2] البصراوي، مصطفى. (1412هـ). قياس الوعي الأمني لدى الجمهور العربي. الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، ص. 106.

[3] عبد الحميد، محمد. (1997). نظريات الإعلام. القاهرة: مؤسسة عالم الكتب، ص. 42.

[4] البداينة، ذياب. (1998). هندرة الثقافة الأمنية والتحصين الاجتماعي ضد الجريمة. مجلة الفكر الشرطي، (26)، الشارقة، الإمارات، ص. 203.

[5] الحوشان، بركة بن زامل. (2004). الوعي الأمني. كلية الملك فهد الأمنية: مركز البحوث والدراسات، ص. 109.

[6] خليل، أحمد ضياء الدين. (1996). الحس الأمني. القاهرة: كلية الشرطة، ص. 41.

[7] الحضيف، محمد عبد الله. (1994). كيف تؤثر وسائل الإعلام. الرياض: مكتبة البيكان، ص. 82.

[8] الحارث عبد الحميد، وغسان حسين. (2006). علم النفس الأمني (مصدر سابق)، ص. 25.

[9] زهران، حامد عبد السلام. (1974). علم النفس الاجتماعي. القاهرة: عالم الكتب، ص. 206.

[10] مصيلحي، خالد خير. (2009). الدور الاجتماعي للشرطة وأثره في منع الجريمة. القاهرة، مصر: دار النهضة العربية، ص. 43.

11 القرآن الكريم، سورة الزلزلة، الآيتان 7–8.

12 القرآن الكريم، سورة الأنبياء، الآية 90.

13 العسقلاني، ابن حجر. (1995). صحيح البخاري. بيروت، لبنان: دار الفجر للتراث.

[14] عبد الحميد، محمد فاروق. (1995، يوليو). قواعد العمل الشرطي للتنمية ووعي الجماهير في عمليات الشرطة. مجلة الفكر الشرطي، 4(1)، 201.

[15] Bright, J. (1987). Community safety, crime prevention and the local authority. In P. Willmott (Ed.), Policing and the community (p. 30). London: PSL.

[16] Bright, J., et al. (1987). Policing and the community (p. 35). London: PSL.

[17] أبو شامة، عباس. (1992). المعايير النموذجية المطلوبة لرجل الأمن. الرياض: مطابع أكاديمية نايف العربية، ص. 110.

[18] Fielding, N. C. (1995). Community policing. In Criminology (p. 25). Oxford: Clarendon Press.

[19] Fielding, N. C., et al. (1995). Community policing (p. 80). Oxford: Clarendon Press.

[20] بهجت، محمد صالح، وآخرون. (1985). الخدمات الاجتماعية في التعلم ورعاية الشباب. الإسكندرية: المكتب الحديث، ص. 99.

[21] عبد الله، عماد حسين. (1991). إدارة الأمن في المدن الكبرى. الرياض: مطابع أكاديمية نايف العربية، ص. 120.

[22] الحربي، عبد الكريم عبد الله. (1424هـ). الإنترنت والقنوات الفضائية ودورها في الانحراف والجنوح. الرياض: مطبعة العبيكان، ص. 43.